● أخبار قصيرة

وزير الصناعة يؤكد أهمية تطوير العلاقات التجارية مع السعودية

أكد وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني على أهمية تطوير العلاقات التجارية مع المملكة العربية السعودية.
وأعرب عباس علي آبادي، خلال لقائه عبدالله بن سعود العنزي سفير السعودية في طهران، عن أمله في تطوير العلاقات التجارية بين إيران والسعودية، مؤكداً على أهمية التفاعلات التجارية بين البلدين في المجال الصناعي.وقال علي آبادي: تتمتع إيران والسعودية بالعديد من المزايا النسبية واقتصاد مزدهر ومبدع يمكنهما من تحديد ومتابعة المشاريع المشتركة مع بعضهما البعض.
وشدد على تنفيذ التفاهمات المتبادلة وتطوير وتعزيز العلاقات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والتبادلات باستخدام القدرات والإمكانات المشتركة للبلدين.

إيران تنتج أكثر من ٦ ملايين طن من منتجات الصلب

أعلن نائب اتحاد الصلب الإيراني إنه تم إنتاج ٦ ملايين و٢٨ ألف طن من منتجات الصلب ربيع هذا العام، وهو ما يزيد بنسبة ١/٢ ٪ عن العام الماضي.
وقال وحيد يعقوبي: إن نمو إنتاج الصلب الإيراني بنسبة ١/٦ ٪ خلال شهرين من العام الحالي تحول إلى انخفاض بنسبة ١/٦ ٪ في الإحصائيات الربع سنوية، وذلك بسبب تشديد الإجراءات الكهربائية، والقيود المفروضة على صانعي الصلب. وأضاف: في قطاع تصدير منتجات الصلب شهدنا زيادة، حيث تم خلال ربيع هذا العام تصدير ٨٩٧ ألف طن من المقاطع الفولاذية الطويلة بقيمة ٤٢٨ مليون دولار، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بنمو قدره ٣٢/٢ ٪ من حيث الحجم و٢٠/٦ ٪ من حيث القيمة.
وقال يعقوبي: تم إنتاج ٦ ملايين و٢٨ ألف طن من منتجات الصلب خلال فصل الربيع، بزيادة ١/٢ ٪ عن إنتاجها في نفس الفترة من العام الماضي. كما بلغ إجمالي صادرات منتجات الصلب ٩٧٣ ألف طن بقيمة ٤٨٠ مليون دولار بزيادة ٢٠/٤ ٪ في الحجم و٨ ٪ في القيمة على التوالي.
وبحسب نائب رئيس اتحاد الصلب الإيراني، بلغت صادرات سلسلة الحديد والصلب بأكملها هذا الربيع ٧ ملايين و٦٣١ ألف طن بقيمة مليون و٦٨٢ ألف طن، حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢,٤ ٪ من حيث الوزن و١٩ ٪ من حيث القيمة.

قاليباف: مواجهة العقوبات القضية الأهم المطروحة في منتدى بريكس

إيران وروسيا تلغيان الدولار من التبادل التجاري بينهما

الوفاق/ وكالات

صرح رئيس مجلس الشورى الاسلامي، محمدباقر قاليباف، أن القضية الأهم المطروحة في المنتدى البرلماني للدول الأعضاء في مجموعة بريكس كانت مواجهة العقوبات الأميركية، وقال: إن دول بريكس تضم أكثر من نصف سكان العالم و٣٠ ٪ من القدرة الاقتصادية العالمية.
وأوضح قاليباف، الذي زار مدينة سان بطرسبورغ الروسية للمشاركة في المنتدى البرلماني للدول الأعضاء في مجموعة بريكس، لدى عودته إلى طهران مساء الجمعة: أن لقاءاته مع الرئيس الروسي ورئيس مجلس الدوما ورئيسة المجلس الاتحادي الروسي تناولت العلاقات الإيرانية - الروسية مثل قضية ممر «الشمال - الجنوب» والتعاون في مجال الطاقة.
وأضاف قاليباف: إن دول مجموعة بريكس يقطنها أكثر من نصف سكان العالم وتملك ٣٠ ٪ من الاقتصاد العالمي وهذه الدول تسعى الآن لإقامة مؤسسات دولية موازية وأنظمة مالية تشبه شبكة «سويفت»، وأن معظم التبادل الاقتصادي الثنائي بين الدول الأعضاء في بريكس يتم بعملات غير الدولار، وأن أهم القوى الاقتصادية في المنطقة الأوراسية هم أعضاء في مجموعة بريكس.
وقال قاليباف أنه ناقش القضايا الثنائية أيضاً مع نظرائه في طاجيكستان وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا. وأضاف: إن أهم قضية ناقشها منتدى سان بطرسبورغ كانت العقوبات الأميركية الأحادية المخالفة للقوانين الدولية.

علاقات عميقة تجمع بين إيران وروسيا

وعلى هامش المنتدى، أكد رئيس مجلس الشورى الاسلامي أن جميع المعاملات التجارية بين إيران وروسيا تجري من دون الدولار، قائلاً: إن الأحادية الأميركية دفعت البلدين إلى اتباع هذه السياسة الاقتصادية.
وأضاف قاليباف: أن «علاقات عميقة تجمع بين إيران وروسيا»، مؤكداً أن «لديهما مصالح مشتركة وكذلك أعداء مشتركين»، مشيراً إلى أن بريكس تمثل «فرصة مهمة للغاية لنا». وأوضح أن البلدين تمكنا من إلغاء الدولار في جميع تعاملاتهما التجارية «بسبب الأساليب الخاطئة التي تتبعها أميركا بأحاديتها».

إيران وبيلاروسيا.. فرص جيدة لتنمية التجارة

من جانب آخر، قال رئيس مجلس الشورى الإسلامي: إن وجهات نظر إيران وبيلاروسيا قريبة من بعضها البعض، ولدينا فرص جيدة في مجال التجارة، سواء على المستوى الدولي أو في العلاقات الثنائية. والتقى قاليباف، الجمعة، برئيس برلمان بيلاروسيا إيغور سيرجينكو، على هامش اجتماع رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة بريكس.
وقال قاليباف: إن البرلمانات والحكومات يجب أن تعمل على تطوير التبادل التجاري، مؤكداً أنه يمكن للبرلمانات تسهيل تطوير العلاقات الاقتصادية من خلال إصدار قوانين.بدوره، هنأ رئيس البرلمان البيلاروسي قاليباف على إعادة انتخابه رئيساً لمجلس الشورى الإسلامي، وقال: إن سياسة جمهورية بيلاروسيا وسياستها الخارجية تتفق مع سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأضاف: رغم أن العلاقات بين البلدين تتوسع، إلا أننا بحاجة إلى أنشطة أكثر جدية لتنفيذ الإتفاقيات.

> وجهات نظر إيران وبيلاروسيا قريبة من بعضها البعض، ولدينا فرص جيدة في المجال التجاري، سواء على المستوى الدولي أو في العلاقات الثنائية

يشار إلى أن إيران، التي تتعرض للعقوبات الأميركية منذ ٢٠١٨، تسعى جاهدة لإلغاء الدولار من تجارتها الخارجية خاصة مع روسيا التي تتعرض هي أيضاً لعقوبات أمريكية وغربية. وتتبع إيران هذه السياسة بغية التقليل من تداعيات وآثار هذه العقوبات في إطار سياسة إفشال مفاعيلها.
وفي السياق، تنظر طهران إلى توجه بعض الدول نحو إقصاء الدولار من التجارة الدولية، بغية إنهاء سلطته، أنه فرصة ومتنفس للالتفاف على العقوبات الأميركية لمواجهة الضغوط الاقتصادية والعقوبات، في إطار استراتيجية إفشال مفاعيل هذه العقوبات على وقع تعثر المفاوضات النووية الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٢. وكان محافظ البنك المركزي الإيراني محمدرضا فرزين قد أعلن، سابقاً، سياسة بلاده لحذف الدولار من التعاملات غير التجارية والسياحية مع دول المنطقة.وخلال العامين الماضيين، زادت التجارة بين البلدين نحو ٨٠ ٪، لترتقي إلى أربعة مليارات دولار عام ٢٠٢٠، ثم إلى ٤/٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢. وتسعى إيران وروسيا إلى رفع الرقم إلى عشرة مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.
وانتهت الاتصالات المكثفة الفنية بين البنكين المركزيين الإيراني والروسي إلى إنشاء الاعتماد المالي أو الاعتماد المستندي المعروف اختصاراً لبنك «سبه» الإيراني بقيمة أولية ١٧ مليون يورو لاستيراد السلع من روسيا على أساس أن يسدد البنك المبلغ وفق جدول زمني متفق عليه.
وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت، خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فتح روسيا خط ائتمان بقيمة ٦/٥ مليار روبل (٦٦ مليون دولار) لطهران لاستيراد السلع الأساسية الروسية.
وفتح بنك «إزبر» الروسي هذا الخط الائتماني لمصرف إيران الوطني «ملي» خلال اجتماع في موسكو شارك فيه محافظ البنك المركزي الإيراني.

خلال عهد حكومة الشهيد رئيسي

نمو حجم التبادل التجاري بين إيران والاتحاد الأوروبي

تشير إحصائيات مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» إلى نمو التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي خلال عهد حكومة الرئيس الشهيد السيد إبراهيم رئيسي.وواجهت تجارة إيران مع الاتحاد الأوروبي في العام الأخير للحكومة السابقة، أي في عام ٢٠٢٠، انخفاضاً بنسبة ١٢ ٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ وبلغت نحو أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، أي ربع حجم التجارة بين الجانبين في عام ٢٠١٨.وزادت واردات الاتحاد الأوروبي من إيران في عام ٢٠٢١ بنسبة ٢٩ ٪ مقارنة بالعام الماضي للحكومة الثانية عشرة وزادت من ٧١٢ مليون يورو إلى ٩٢٣ مليون يورو. كما وصلت واردات الاتحاد الأوروبي من إيران عام ٢٠٢٢ إلى مليار و٥٧ مليون يورو، وهو ما يزيد بنسبة ٤٨ ٪ عن عام ٢٠٢٠.وفي عام ٢٠٢٣، استورد الاتحاد الأوروبي بضائع بقيمة ٨٠٠ مليون يورو من إيران، وهو ما زاد بنسبة ١٢ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠.
وارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إيران خلال حكومة الشهيد رئيسي ووصلت إلى ثلاثة مليارات و٩٠٠ مليون يورو بعد أن كانت ثلاثة مليارات و٧٤٠ مليون يورو عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل نمو بنسبة أربعة بالمئة.وفي عام ٢٠٢٢، بلغت صادرات أوروبا إلى إيران أربعة مليارات و١٨٠ مليون يورو بنمو ١٢ ٪ مقارنة بالعام الأخير للحكومة الثانية عشرة، وفي ٢٠٢٣ وصلت إلى ثلاثة مليارات و٩٢٠ مليون يورو بنمو ٥ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠.
وبحسب تقرير «يوروستات»، فإنه خلال فترة ثلاث سنوات للحكومة الثالثة عشرة، أي بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣، بلغ إجمالي التبادل التجاري لإيران مع الاتحاد الأوروبي ١٤ ملياراً و٧٨٠ مليون يورو، منها ١٢ مليار يورو صادرات من الاتحاد الأوروبي إلى إيران و٢ مليار و٧٨٠ مليون يورو واردات من إيران.

رغم استمرار العقوبات الاقتصادية

البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الإيراني بنسبة ٢/٠٣ ٪

توقع البنك الدولي، في تقرير له، نمو الاقتصاد الإيراني ٣/٢ ٪ ومعدل التضخم ٣٥/٣ ٪ خلال العام الإيراني الجاري (الذي ينتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥).
وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن الاقتصاد الإيراني قد حقق نمواً متوالياً على مدى السنوات الخمس الماضية.
وأشار البنك الى أن نشاط القطاع غير النفطي للبلاد في العام الإيراني المنتهي ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٤، قد سجل ٣/٨ ٪، متوقعاً بلوغ العام الجاري (ينتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥) نسبة ٣ ٪.
وأفاد إن قطاع النفط في العام الإيراني قد نما بنسبة ١٧/١ ٪ وفي العام الجاري سينمو بنسبة ٥ ٪.
وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن إنتاج النفط في العام الإيراني الجاري سيسجل متوسط ٣/٢ مليون برميل يومياً بزيادة ٢٠٠ ألف برميل على أساس سنوي. وتوقع أن ينمو القطاع الزراعي ٠/٩ ٪ والصناعي ٤/٩ ٪ والخدمات ٢/٦ ٪ في العام الجاري حتى ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥، وانخفاض معدل التضخم إلى ٣٥/٣ ٪ هبوطاً عن ٤٠/٧ ٪ المسجل في العام الفائت.
ووفقاً لهذا التقرير، فقد شهد الاقتصاد الإيراني رغم استمرار العقوبات الاقتصادية العام الماضي نمواً للعام الرابع على التوالي تماشياً مع تحسن قطاع النفط، حيث بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ٥ ٪ بسبب نمو قطاع النفط والخدمات.
أما قطاع النفط، الذي يشكل ٨/٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة، فقد نما بنسبة ١٦/٣ ٪، ويعود ذلك إلى انخفاض إمدادات النفط العالمية وزيادة صادرات النفط الإيرانية. كما بلغ نمو القطاع غير النفطي على أساس سنوي ٣/٥ ٪ بفضل الطلب المحلي والصادرات إلى بعض الدول المجاورة.
وأدى الازدهار الاقتصادي إلى تحسين إحصاءات البطالة، وتجاوز مستوى التوظيف عام ٢٠٢٣ بنمو ٣/٣ ٪ مستوى ما قبل وباء كورونا، وبذلك وصل معدل البطالة إلى مستوى غير مسبوق وهو ٨/١ ٪.
وتشير الاتجاهات الأخيرة في إيران إلى إحراز تقدم في الحد من الفقر وتحسين عدم المساواة في الدخل بسبب النمو الشامل ومدفوعات الدعم النقدي. وبين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، انخفض معدل الفقر وفق معيار الدخل اليومي ٦/٨٥ دولار بنسبة ٧/٤ ٪ ووصل إلى ٢١/٩ ٪ بعد أن كان ٢٩/١ ٪.
وتوقع البنك الدولي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني إلى متوسط سنوي قدره ٢/٨ ٪ بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٦. ويؤثر انخفاض الطلب العالمي والعقوبات ونقص الطاقة والقيود على السيولة وانخفاض تراكم رأس المال والتوترات الجيوسياسية على آفاق النمو الاقتصادي.
كما يؤكد البنك الدولي أن الرفع الكامل أو الجزئي للعقوبات يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو القطاعين النفطي وغير النفطي. ومن الممكن أن يساعد تنويع الصادرات وتعزيز التضامن الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا وخلق فرص جديدة للنمو.